قرار رئيس جمهورية مصر العربية
رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٦

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣٠ بشأن القرض المقدم من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية لتنفيذ مشروع مكافحة التلوث البيئى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الموقع فى القاهرة بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣٠ بشأن القرض المقدم من الحكومة اليابانية إلى حكومة جمهورية مصر العربية ، والذى تصل قيمته إلى أربعة مليارات وسبعمائة وعشرين مليون ين يابانى لتنفيذ مشروع مكافحة التلوث البيئى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٨ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ٤ يونية سنة ٢٠٠٦ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧هـ (الموافق ٢٤ يونية سنة ٢٠٠٦م) .

القاهرة فى ٣٠ أبريل ٢٠٠٦

صاحب السعادة

السيد/ كونيميكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

«أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت خطاب سعادتكم المؤرخ اليوم والذى ينص على ما يلى :

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - يتم تقديم قرض بالين اليابانى تصل قيمته إلى أربعة مليارات وسبعمائة وعشرين مليون ين (٤,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بلفظ «القرض») ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان ، إلى حكومة جمهورية مصر العربية من قبل بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بلفظ «البنك») ، وذلك لتنفيذ مشروع مكافحة التلوث البيئى (المشار إليه فيما بعد بلفظ «المشروع») .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك ، وينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى تتضمن - ضمن ما تتضمن - القواعد التالية :

(أ) تكون فترة السداد ثلاثين عامًا بعد فترة سماح عشرة أعوام .

(ب) يكون سعر الفائدة خمسة وسبعين من مائة فى المائة (٠,٧٥٪) سنويًا ، و

(جـ) تكون فترة السحب ثمانى سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع ، بما فى ذلك الاعتبارات البيئية المتصلة به .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١-ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - يتاح القرض لتغطية اعتمادات تقدم بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية للمقترضين الفرعيين فى نطاق المشروع من خلال المؤسسات المالية المحددة .

٤ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فيها على القرض والفائدة الناجمة عنه ، أو فيما يتعلق بأيهما .

٥ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط .

٦ - تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان والبنك - عند الطلب - بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن هذا التفاهم أو ما يتعلق به .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً لهذا التفاهم نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد بإتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية» .

وإنه ليشرفنى أن أؤكد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية المفهوم الوارد فى خطاب سعادتكم ، وأوافق على أن يشكل خطاب سعادتكم وهذا الخطاب بالرد اتفاقا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ٣٠ أبريل ٢٠٠٦

صاحبة السعادة

السيدة/ فايزة أبو النجا

وزيرة التعاون الدولى

جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أعزز التفاهم التالى الذى تم التوصل إليه مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن قرض يابانى مقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادى بين البلدين وتعزيز جهود التنمية فى جمهورية مصر العربية :

١ - يتم تقديم قرض بالين اليابانى تصل قيمته إلى أربعة مليارات وسبعمائة وعشرين مليون ين (٤,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠) (ويشار إليه فيما بعد بلفظ «القرض») ، وذلك طبقًا للقوانين والقواعد المعمول بها فى اليابان ، إلى حكومة جمهورية مصر العربية من قبل بنك اليابان للتعاون الدولى (المشار إليه فيما بعد بلفظ «البنك») ، وذلك لتنفيذ مشروع مكافحة التلوث البيئى (المشار إليه فيما بعد بلفظ «المشروع») .

٢ - (١) يتاح القرض بمقتضى اتفاق قرض يتم إبرامه بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك ، وينظم اتفاق القرض المشار إليه أحكام وشروط القرض وكذا إجراءات استخدامه ، والتى تتضمن - ضمن ما تتضمن - القواعد التالية :

(أ) تكون فترة السداد ثلاثين عامًا بعد فترة سماح عشرة أعوام .

(ب) يكون سعر الفائدة خمسة وسبعين من مائة فى المائة (٠,٧٥٪) سنويًا ، و

(جـ) تكون فترة السحب ثمانى سنوات ، وذلك بعد تاريخ دخول اتفاق القرض المذكور حيز النفاذ .

(٢) يتم إبرام اتفاق القرض المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه بعد اقتناع البنك بجدوى المشروع ، بما فى ذلك الاعتبارات البيئية المتصلة به .

(٣) يمكن أن تمتد فترة السحب المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١-ج) أعلاه بموافقة السلطات المختصة فى الحكومتين .

٣ - يتاح القرض لتغطية اعتمادات تقدم بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية للمقترضين الفرعيين فى نطاق المشروع من خلال المؤسسات المالية المحددة .

٤ - تعفى حكومة جمهورية مصر العربية البنك من كافة الرسوم المالية والضرائب المفروضة فيها على القرض والفائدة الناجمة عنه ، أو فيما يتعلق بأيهما .

٥ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لضمان استخدام القرض على الوجه الصحيح ومن أجل المشروع فقط .

٦ - تمد حكومة جمهورية مصر العربية حكومة اليابان والبنك - عند الطلب - بمعلومات وبيانات بشأن تقدم تنفيذ المشروع .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يختص بأى أمر قد ينشأ عن هذا التفاهم أو ما يتعلق به .

وإنه ليشرفنى أيضًا أن أقترح أن يشكل هذا الخطاب وخطاب سعادتكم بالرد تأكيداً لهذا التفاهم نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية اتفاقًا بين الحكومتين ، يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد بإتمام الإجراءات المحلية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز النفاذ .

حرر هذا الخطاب باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها ذات الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

كونيهيكو ماكيتا

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية